تفعيل التكامل الإقليمي
رأي الشركات بالتدابير غير التعريفية في الدول العربية

تمهيد

في المشهد التجاري العالمي الحالي، يعد التكامل الإقليمي العميق أحد أهم السياسات التي تتبعها الحكومات لضمان خلق أسواق لمؤسساتها الصغيرة و المتوسطة الحجم. لقد وضعت الدول العربية هدف التكامل و تحسين اتصال أسواقها على رأس أولوياتها ولكن الأرقام تشير إلى أن حجم التجارة بين الدول العربية لا يزال منخفضا مقارنة بمناطق أخرى و ذلك على الرغم من وجود مجموعة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية القائمة.

يهدف هذا المنشور الذي يناقش التجارة بين الدول العربية إلى توفير قدر أكبر من المعلومات ودرجة أكبر من الشفافية حول عملية التكامل في المنطقة العربية و القيام بذلك من خلال عدسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. إنه يطرح منظورًا جديدًا لبعض القوى الاقتصادية الأساسية المعنية و يشير إلى أن خطوة تعزيز التكامل هي في مسار تصاعدي . إن تعزيز القدرات التجارية للشركات الإقليمية الصغيرة والمتوسطة الحجم، و زيادة الفرص المتاحة لها للوصول إلى الأسواق، سيؤدي إلى دعم النمو وخلق فرص عمل. و لكن لتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى تحديد ومعالجة القيود الحالية التي تواجه تلك المؤسسات.

يوضح التحليل الذي قام به مركز التجارة الدولية و الذي يشمل أربعة أنظمة اقتصادية في المنطقة العربية التحديات و الصعوبات اليومية التي تعترض تلك المؤسسات. إن معالجة التدابير غير التعريفية وضمان الامتثال لقواعد الأسواق الإقليمية يمثلان اثنين فقط من المجالات التي تمت دراستها في هذا المنشور.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا التحليل يشير أن الكثير من هذه العوائق يمكن أن تعالج على المستوى المحلي والوطني والإقليمي. وتتمثل الرسالة الأساسية من هذا المنشور في أن الوصول إلى الأسواق يبدأ من الداخل، أي من المستوى المحلي وأن هناك مجال كبير للحكومات لتبسيط العمليات، وتوحيد الأنظمة في المنطقة، والعمل مع المصدرين لتوفير معلومات متناسقة وشفافة في الوقت المناسب

ولكن الخبر السار هو أن حكومات ومؤسسات الدول العربية تدرك أهمية الفرص الغير مستغلة للتجارة والاستثمار . وتقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة من خلال الحوارات الإقليمية و المبادرات الشفافة و الفعالة و ذلك عن طريق ضمان تطبيق السياسات التي تخفيف التكلفة والوقت اللازمين لتنفيذ الأعمال والمشروعات التجارية في المنطقة العربية.

هذا المنشور هو الأحدث في سلسلة منشورات مركز التجارة الدولية ITC التي تغطي آراء الشركات حول التدابير غير التعريفية. على مدار السنوات الخمس الماضية، قام مركز التجارة الدولية بتوثيق الخبرات التجارية من خلال دراسات التدابير غير التعريفية و أجرى مقابلات مع أكثر من 15000 مصدر و مستورد في 30 دولة نامية.

نأمل أن يكون هذا المنشور بمثابة أساس لتسهيل التجارة وبالأخص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة. لا يزال مركز التجارة الدولية ملتزما بدعم المنطقة العربية في تحقيق التجارة الإقليمية الدائمة.

ملخص تنفيذي

يعد التكامل الإقليمي أحد الركائز الرئيسية لتحسين آفاق المشروعات التجارية. ومع تطور وسائل النقل والاتصال الإلكترونية، قد أصبح من الأسهل بالنسبة للشركات الوصول إلى أسواق جديدة كما و قد زادت القوة الشرائية للمستهلك.

هذا و قد دعمت الحكومات تلك الاتجاهات من خلال إبرام اتفاقيات التجارة التفضيلية في مناطقها وبالأخص أن وتيرة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قد أخذت بالتباطؤ. قامت غالبية البلدان بالتوقيع على اتفاقيات التجارة التفضيلية في مناطقها. هذا ما أدى إلى انعدام التعاريف الجمركة في أغلب الأحيان أو انخفاضها بشكل كبير.

تنتج العوائق التجارية في كثير من الأحيان عن التدابير غير التعريفية(NTMs). حتى انها تتخطى التدابير التعريفية مما يؤدي إلى تجزئة الأسواق بدرجة كبيرة. على من يرغب بالمتاجرة عبر الحدود أن يخضع إلى العديد من الأنظمة التقنية والمعايير الخاصة بالمنتجات و كذلك إلى بعض الاجراءات الجمركية. تؤدي صعوبة الإمتثال إلى الأنظمة والمعايير إلى الحد من التجارة الإقليمية مما يسبب انخفاض في أداء الحكومات والمؤسسات وتقليص من فرص العمل بالنسبة للأفراد.

التحديات الإقليمية التي تعترض التجارة

تعتبر معدلات التجارة بين الدول العربية منخفضة بالمقارنة مع المناطق الأخرى. تحتل السلع الأساسية والمنتجات الزراعية النسبة الأكبر من التجارة بين الدول العربية. كما و ينخفض معدل التجارة الإقليمية في السلع التكنولوجية المتطورة عن الحد المتوسط.

لتنويع و تعزيز التجارة، و خاصة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ينبغي أن يدرك صانعوا القرارات العوائق التي تحول دون الاستفادة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) والاتفاقيات الإقليمية الأخرى.

الأفكار التجارية

يقدم هذا التقرير مجموعة من الأفكار لدراسة تلك العوائق عن طريق تبادل وجهات نظر المصدرين والمستوردين في المنطقة. و يقدم كذلك تحليل عن أربعة دراسات تجارية قام مركز التجارة الدولية بتنفيذها في مصر والمغرب وفلسطين وتونس مما يمنح الحكومات ملخصًا سريعًا عن الإجراءات التي تشكل تحديات بالنسبة للشركات و تعوق التجارة داخل المنطقة العربية وخارجها.

تركز هذه الدراسات على التدابير غير التعريفية المفروضة من قبل الحكومات بالإضافة إلى الإجراءات التي تجعل الامتثال لتلك التدابير أمرًا صعبًا، كما و تركز أيضا على أوجه العجز والقصور في بيئة الأعمال التجارية. وتعد هذه الدراسات جزءا من سلسة المشاريع و الدراسات حول التدابير غير التعريفية التي يقوم بها مركز التجارة الدولية في الدول النامية والتي صدرحولها 25 تقريرًا حتى هذه اللحظة. و يعتبر هذا أول تقرير يسلط الضوء على الدراسات الدولية في سياق إقليمي.

يمكن الاستفادة من الأفكار الواردة في هذا التقرير لتعزيز التجارة داخل المنطقة العربية وبالأخص من خلال تلبية متطلبات الجودة وإجراءات التخليص الجمركي وتنفيذ الاتفاقيات التجارية. ويمكن أيضًا الاستفادة من نتائج هذه الدراسات للوقوف على التدابير القطاعية والوطنية والإقليمية التي تقلل من نفقات الامتثال عند تبادل السلع والخدمات عبر الحدود. تمت صياغة التوصيات الإقليمية الواردة في هذا التقرير استنادًا إلى اجتماع إقليمي رفيع المستوى حول التدابير الغير تعريفية (تونس، أبريل 2014).

بناءً على طلب الدول المعنية ، تم إجراء الدراسات باللغتين العربية والفرنسية و ذلك بفضل فرق العمل في مركز التجارة الدولية والمؤسسات الشريكة. تم استخلاص هذه الدراسات من قاعدة بيانات تضم 11662 شركة في السجلات التجارية المحلية و وقوائم عضوية جمعيات رجال الأعمال ومؤسسات دعم التجارة بالإضافة إلى 1921 مقابلة هاتفية و855 مقابلة شخصية مباشرة تم تنفيذهم بشكل إجمالي. تساعد تلك الدراسات على الإجابة عن التساؤلات التالية: من يتأثر بالتدابير الغير التعريفية الشاقة وما مدى تأثرهم ؟ ما هي التدابير غير التعريفية التي يمكن اعتبارها تدابير مرهقة ولماذا؟ ما هي العوائق الإجرائية التي يواجهها المصدرون/المستوردون وأين تكمن تلك العوائق؟

لمحة عن نتائج الدراسة

- تؤثر التدابير الغير تعريفية تأثيرًا هاماً على المصدرين في الدول العربية.
- لا يمكن للاتفاقيات التجارية التفضيلية للوصول إلى الأسواق أن تعزل من المشكلات المتعلقة بالتدابير الغير تعريفية.
- تتحمل الدول العربية, كوجهة تصديرية هامة, جزء من المسؤولية عن حالات العوائق الجمركية المبلغ عنها
- تعد العوائق الإجرائية المتعلقة بالتدابير الغير تعريفية أصعب من تلك التدابير نفسها مما يؤدي إلى زيادة في تكاليف الامتثال.
- تشكل تدابير تقييم المطابقة وقواعد المنشأ تحديا خاصا.
- يواجه القطاع الخاص صعوبات في الفهم والامتثال لمتطلبات جودة المنتج.
- تتفاقم صعوبة إجراءات الفحص واستخراج الشهادات بسبب عدم كفاية البنية التحتية.

- تمثل العوائق المحلية نسبة كبيرة من العوائق الميلغ عنها.

أنماط التدابير الإقليمية غير التعريفية

ضمن اطار الدراسات الأربعة، ذكرت 44% من الشركات التجارية (المصدرة و المستوردة) أنها تواجه تدابير غير تعريفية مرهقة داخل المنطقة وخارجها. نسبة كبيرة من التدابير غير التعريفية تفرض من قبل دولة المنشأ وتتوزع بنسبة 24% للزراعة و21% للصناعة. ويتوافق ذلك مع النتائج التي توصل إليها مركز التجارة الدولية في دول ومناطق أخرى مما يشير إلى أن العديد من العوائق تنشأ من داخل الدولة نفسها.

يعود سبب الاختلاف بين الحالات الأربع إلى اختلاف الأنماط التجارية. تماشيا مع هيكل تجارتها، بلغت دولة المغرب عن تحديات متعلقة بدول عربية بما يقل بكثير عن المعدل العام بينما تم الإبلاغ عن عدد أكبر من الحالات المتعلقة في الاتحاد الأوروبي. والعكس صحيح بالنسبة لمصر. تطبق الحكومة الإسرائيلية العديد من التدابير الغير تعريفية في دولة فلسطين.

نحو 37٪ من التدابير غير التعريفية المرهقة التي أبلغت عنها الشركات المصدرة للمنتجات الزراعية تفرض من قبل الشركاء التجاريين في المنطقة، في حين أن 34٪ فقط من صادراتهم تذهب إلى الدول العربية. في قطاع الصناعة، ترتبط 47٪ من التدابير غير التعريفية بأنظمة الدول العربية، مقارنة مع 16٪ فقط من الصادرات.

التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية (SPS) والعوائق الفنية أمام التجارة (TBT)

يعتبر المشاركون في الاستطلاع أن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية (SPS) والعوائق الفنية أمام التجارة (TBT) من أصعب التدابير الغير تعريفية. يندرج أكثر من نصف (54%) من حالات التدابير غير التعريفية التي تم الإبلاغ عنها في هذه الفئة التي تضم اللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة.. تواجه الشركات عدد أكبر من المشاكل في الامتثال لتدابير تقييم المطابقة في بلدان المنطقة مقارنةً بالأنظمة التقنية نفسها.

تشمل تحديات توافق وجودة المنتجات ما يلي:

- عدم قدرة القطاع الخاص على الامتثال للوائح الفنية؛
- صعوبة متطلبات وضع العلامات،
- عدم كفاءة إجراءات الفحوصات واستخراج الشهادات؛
- إرتفاع تكاليف استخراج الشهادات؛
- عدم الاعتراف بالشهادات وعدم مواءمة المعايير ؛
- عدم شفافية المعايير الأجنبية وإجراءات تقييم المطابقة ؛
- اجراءات تسجيل المنتج و ترخيص الاستيراد طويلة

.

قواعد المنشأ

تمثل قواعد المنشأ أحد التحديات الكبرى التي تواجه المُصدرين في المنطقة. وقد أسست الاتفاقيات الإقليمية والثنائية مبادئ الوصول إلى الأسواق المعفاة من التعريفة الجمركية . للاستفادة من التفضيلات الجمركية، يجب على الشركات أن تثبت أصل منتجاتها. وقد انتهى المطاف بأن تقوم الاتفاقيات التجارية باستبدال التعريفة الجمركية بالتدابير غير التعريفية.

وهذه ليست مشكلة بالضرورة. فعلى سبيل المثال، فيما يخص التجارة مع الاتحاد الأوروبي، 6% فقط من مشاكل التدابير غير التعريفية كانت متعلقة بقواعد المنشأ. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن قواعد المنشأ تعد إحدى التحديات الكبرى في المنطقة.

تشتمل المشكلات التي يتكرر الإبلاغ عنها على الفشل في منح معاملة تفضيلية، ومشكلات اللغة وعدم الكفاءة في إصدار شهادات المنشأ والمشكلات النوعية المتعلقة بشعار "صنع في فلسطين".

أبلغ العديد من المصدرين أنه لا يتم منح الشركات معاملة تفضيلية ويتم إلزامها بدفع التعريفة على الرغم من الامتثال لقواعد المنشأ المحددة بموجب بعض أو جميع الاتفاقيات التي تضبط أمور التجارة بين دولتين عربيتين. تتمثل الاتفاقيات الرئيسية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (اتفاقية التجارة التفضيلية الإقليمية التي تم إبرامها في عام 1997 بين أعضاء جامعة الدول العربية) واتفاقية أغادير والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (COMESA).

التخليص الجمركي و الرقابة الحدودية

قد تكون السلطات الجمركية أهم هيئة لتسهيل التجارة.

تقوم تلك السلطات بموازنة تجميع الأرباح وجودة المنتجات وضوابط الأمان استنادًا إلى إجراءات الاستيراد والتصدير السلسة. تشكل البنية التحتية غير الملائمة أحد أهم التحديات بما في ذلك الماسحات الضوئية القديمة و سوء التجهيز أو مرافق التخزين باهظة الثمن.

هناك تحد آخر يتمثل في توافر المسؤولين وتدريبهم. فقد أبلغ المصدرون عن محدودية ساعات الخدمة ونقص عدد الموظفين المعنيين بتنفيذ عمليات الفحص والتخليص الجمركي. كما و أبلغوا أيضا عن ضعف تدريب العاملين في الفحوصات المخبرية مما يؤدي إلى تلف المنتجات أثناء عمليات الفحص.

تتغير الإجراءات بشكل متكرر مما يصعب الوصول إلى معلومات التخليص الجمركي والوثائق المتعلقة به. تظهر العوائق والتأخيرات عندما تكون الشركات غير مهيئة للجمارك.

كما أبلغت الشركات أيضا عن ضعف التنسيق والثقة بين الهيئات المختصة والدول.

النتيجة: يُنظر إلى إجراءات التخليص الجمركي على أنها طويلة وبيروقيراطية وغير منظمة وباهظة الكلفة.

التحديات الأخرى للتدابير غير التعريفية

تشتمل التحديات الأخرى على اجراءات مراقبة الجودة (مثل التراخيص والحصص وغيرها) والنفقات والضرائب وإجراءات التمويل (مثل لوائح شروط الدفع المتعلقة بالواردات أو مخصصات الصرف الأجنبية الرسمية). تمثل هذه التدابير مجتمعة نسبة 25% من تحديات التدابير غير التعريفية على المستوى الإقليمي في حين أنها تمثل نسبة 13% في الدول الموجودة خارج المنطقة العربية.

خارج المنطقة، يشكل سوق الاتحاد الأوروبي أحد أهم التحديات بالنسبة لتدابير مراقبة الجودة المفروضة على المنتجات الزراعية. تعود صعوبة الفحوصات المطلوبة قبل الشحن (5%) إلى الفحوصات الإسرائيلية التي تخضع لها الصادرات الفلسطينية.

أما بالنسبة للتدابير المتعلقة بالصادرات و المطبقة من قبل بلد المنشأ، في غالب الأحيان تكون الشركات معنية بالضرائب المفروضة على الصادرات وشروط التسجيل والترخيص وتصاريح التصدير.

تحسين بيئة العمل لتسهيل التجارة

لا تعتبر معظم التدابير غير التعريفية صعبة في حد ذاتها خاصة بالنسبة إلى صناعة المنتجات. ولكن الإجراءات المتعلقة بها هي التي تزيد من صعوبة الامتثال لها. فعلى سبيل المثال، قد يمتثل أحد المصدرين إلى الحد المسموح به من المبيدات الحشرية ولكنه يعجز عن إثبات ذلك لأن المختبر المسؤول عن الفحص مكلف جدا أو بعيد نسبيا

بالنسبة للصادرات الزراعية في بلدان المنطقة، في حال لو كانت الإجراءات أكثر سلاسة، لما أبلغت الشركات عن ربع المشاكل وكان سيتم اعتبار ثلث تلك الحالات أقل صعوبة.

أما بالنسبة للصناعة، فتعتبر العوائق الإجرائية أكثر أهمية حيث تمثل تقريبًا نصف المشكلات التي تم الإبلاغ عنها بخصوص التدابير غير التعريفية والتي يتم تطبيقها من قبل الشركاء التجاريين الإقليميين حيث يطبق ثلثيها تقريباً في بلد المنشأ.

كما تسهم بيئة الأعمال الوطنية في إحداث الفرق. تشتمل تلك المشكلات على ما يلي:

- الموانئ غير الآمنة مما يعرض البضائع للسرقة؛
- ضعف البنية التحتية للنقل؛
- عدم كفاية المساحة في الناقلات الجوية اللازمة لنقل السلع مما يجعلها تنحاز لصالح الشركات الكبرى؛
- الرشاوي؛
- عدم وجود اجراءات حاسوبية؛
- صعوبة الحصول على التمويلات والمعلومات والاستشارات.

ويشير ذلك إلى أن العديد من العقبات التي تعترض التجارة داخل المنطقة الإقليمية يمكن تقليلها عن طريق معالجة العقبات الإجرائية وتعزيز بيئة العمل - أي عن طريق تسهيل التجارة بدلاً من تغيير قواعد التجارية الأساسية.

التوصيات

التوصيات الرئيسية

- يبدأ الوصول إلى االأسواق من البلد الأم. إن الجانب الإيجابي في المشكلات الناشئة داخل البلد هو إمكانية حلها بشكل أسهل من تلك التي تحدث خارج نطاق السلطة القضائية للبلد أو المنطقة. تؤكد نتائج الدراسة على حقيقة أن هناك مجالا واسعا للعمل على معالجة المشاكل التي تظهر قبل اجتياز الحدود والتي تواجه الشركات التي تخضع لتدابير محددة بعد عبور الحدود.

- تبسيط الإجراءات، حيث يمكن التغلب على العديد من العوائق التجارية ضمن المنطقة الإقليمية عن طريق تبسيط الإجراءات - أي عن طريق تسهيل التجارة بدلاً من تغيير اللوائح التجارية.

- تنفيذ الاتفاقيات التجارية. تدعم نتائج الدراسة الحكمة السائدة التي تقول بأن وجود السياسات والقوانين والاتفاقيات يختلف اختلافًا تامًا عن تنفيذها بشكل فعال. إن تنفيذ الاتفاقيات الحالية - بما في ذلك GAFTA واتفاقيات الاعتراف المتبادل، واتفاقية كيوتو المنقحة واتفاقية تيسير التجارة الخاصة بمنظمة التجارة العالمية - قد يساعد في تسهيل التجارة ويقضي على العديد من المشاكل التجارية المتعلقة بالتدابير غير التعريفية.

تسهل الشفافية عمليات التجارة. .قد تكون الإجراءات أحيانًا بالغة التعقيد وطويلة لأسباب وجيهة. و لكن ليس هنالك سبب وجيه لأن تكون تلك الإجراءات غير واضحة أو غير منتشرة بشكل مناسب. إن توفير المعلومات يزيد من كفاءة الإجراءات ويقلل من التكاليف و ذلك من خلال جعل المعاملات التجارية عبر الحدود أكثر قابلية للتنبؤ من حيث الوقت والتكلفة.

- تطوير البنية التحتية لتحقيق معايير الجودة. يسعى العالم العربي إلى تحسين معايير جودة المنتجات لصالح العملاء، فإن المشكلات المتعلقة بالبنية التحتية ستزيد في العمليات التجارية التي تتم بين دول المنطقة إذا لم يتم التصدي لها.

- تدريب الشركات على الجودة والتتبع والمستندات ذات الصلة. إن زيادة قدرة الشركات العربية على إنتاج منتجات فائقة الجودة وتحسين عملية اصدار المستندات ومنشأ وبنية المكونات الأساسية (التعقب) ستعود بالفائدة على التجارة عمومًا داخل المنطقة وخارجها على حد سواء.

فيما يلي بعض التوصيات لمواجهة التحديات الإقليمية التي تعترض التجارة و المذكورة ضمن دراسات التدابير غير التعريفية.

وهي تشتمل على التوصيات الصادرة عن أحد اجتماعات الطاولة المستديرة الإقليمية في عام 2014 حول التدابير غير التعريفية بمشاركة وزارات التجارة، والجهات المسؤولة عن وضع المعايير، وسلطات الجمارك في 10 دول عربية بالإضافة إلى مؤسسات إقليمية وجهات متبرعة.

انتشار الشفافية

تعتبر الشفافية مشكلة واسعة الانتشار حيث تم ذكرها من قبل المشاركين بالدراسة مرارًا وتكرارًا.

تركز التوصيات على تحسين جمع البيانات ونشر المعلومات وبناء القدرات. وهي تتمثل فيما يلي:

- نشر وتحديث وتعميم الإجراءات الرسمية والمواعيد النهائية و الرسوم وفترات الرد بالنسبة لجميع المؤسسات المشاركة في عملية الاستيراد والتصدير. و كذلك استخدام البوابات القائمة على الويب والنشرات الفنية ومكاتب الدعم وخدمات المساعدة الهاتفية والتأكد من انتظام أيام العمل.

- اعتماد نظام تعقب و تتبع يشمل على آليات تقديم الاستفسارات بحيث تستطيع الشركات متابعة طلباتها وطلب استجابة رسمية في حال عدم احترام المواعيد النهائية .

- علاج نقص المعلومات عن طريق إقامة بوابة لتوفير المعلومات التجارية الإقليمية الشاملة المتعلقة بشروط الوصول إلى السوق واللوائح والإجراءات ذات الصلة في الدول العربية.

- بناء شبكة إقليمية لتبادل المعلومات والتنسيق مع مراكز الاستعلام الوطنية في الدول.

- إنتاج أدلة إرشادية للتصدير على المستوى الإقليمي تغطي شروط تصنيف المنتجات وتعقبها ومعايير الجودة والعمليات ذات الصلة و الإجراءات الجمركية.

- زيادة فرص الأعمال التجارية الإقليمية التي تقدمها مؤسسات دعم التجارة والاستثمار (TISIs).

- تقديم تدريبات مستمرة ومعمقة للقطاعين الخاص والعام عن الاتفاقيات التجارية الدولية

- تعزيز الخدمات الاستشارية المقدمة من قبل مؤسسات دعم التجارة والاستثمار إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالأخص تلك الموجودة في المناطق النائية.
- عقد دورات تدريبية منتظمة حول إجراءات ترخيص المنتجات والتخليص الجمركي.

تبسيط متطلبات الجودة وتقييم المطابقة

هناك ثلاثة أنواع من التدابير التي تعتبر ذات إشكالية في هذا المجال وهي: منح الشهادات للمنتج، والاختبار، ومتطلبات وضع العلامات.

- تحديد القطاعات والمنتجات ذات الأولوية و ذلك استنادًا إلى قدرتها على تحفيز التكامل الإقليمي. تركيزالجهود على وضع معايير تقييم توافق البنية التحتية ضمن المجالات ذات الأولوية.
- مراجعة إستراتيجيات تحديد المعايير وتقييم التوافق على المستوى الإقليمي للتمكن من تحديد الثغرات. و تنسيق المفاوضات الإقليمية في عملية وضع المعايير الدولية.
- وضع قائمة بالمعايير الإقليمية. و تقييمها استنادًا إلى المعايير الدولية.
- تكثيف الجهود لمواءمة المعايير الوطنية والمتطلبات الفنية.
- مساعدة هيئات المعايير الوطنية والقطاع الخاص للمشاركة في وضع المعايير الإقليمية. و تكثيف الدعم المقدم للجمعيات التجارية المتعلقة بقطاعات محددة، بما يتماشى مع الأولويات التجارة البينية التي تم تحديدها.
- دراسة إجراءات تقييم المطابقة الوطنية بما في ذلك إجراءات الاختبارات وإصدار الشهادات والفحوصات.وصياغة خطة للتنسيق الإقليمي. و كذلك تقييم العرض والطلب على الفحوصات المخبرية للقطاعات ذات الأولوية
- تقييم نموذج أعمال المختبرات. و يجب تحديد المختبرات المرجعية لتلبية احتياجات الإختبارات الإقليمية.كما و يجب تطوير البنية التحتية الفنية وتحسين إمكانية الوصول إليها من الخارج.
- تعزيز هيئات الفحص ومنح الشهادات الوطنية الرئيسية لكي تتوافق مع المتطلبات الدولية ومعايير الاعتماد.
- ضمان الاعتراف المتبادل بنتائج الاختبارات و منح الشهادات لتجنب ازدواجية الكلف. و مراجعة اتفاقيات الاعتراف المتبادل ومذكرات تقييم المطابقة لتحديد العوائق التنفيذية ودعم الدول والمؤسسات في القضاء على هذه العوائق.
- إنشاء آليات مالية مستدامة وبالأخص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم و ذلك لرفع مستوى عمليات الإنتاج والتتبع وجودة المنتج بما يتماشى مع المتطلبات الدولية، وجعل أسعار الاختبارات وإصدار الشهادات معقولة.
- خفض تكلفة التدريب على متطلبات الجودة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة الحجم و تلك الموجودة في المناطق النائية.
- توحيد متطلبات وضع العلامات. على سبيل المثال من خلال توحيد "التسمية العربية" باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية.

تحسين الإطار التنظيمي

- زيادة الوعي وتعزيز تنفيذ الممارسات التنظيمية للسلع بشكل فعال. تقييم التشريعات الوطنية المتعلقة بتدابير الصحة و الصحة النباتية (SPS) والعوائق الفنية أمام التجارة (TBT) و كذلك إجراءات تقييم المطابقة المتعلقة بها في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة الدولية.
- دعم أفضل الممارسات الوطنية لمراقبة الأسواق وضمان التنسيق الإقليمي وإعداد آلية تنسيق تسري بين المؤسسات التنظيمية الوطنية وجهات الفحص ومؤسسات دعم التجارة والاستثمار.

التعامل مع التدابير المتعلقة بالتجارة

من الصعب صياغة التوصيات المتعلقة بالسياسات التجارية بما أن صلاحيتها تتوقف على الأولوية السياسية التي يتم منحها للتكامل التجاري الإقليمي.

كبداية، يمكن للدول أن تعيد النظر في التدابير التي تفرضها على مصدريها حيث ينبغي أن تتم هذه التسهيلات التجارية داخل البلد الأم بشكل مستقل عن التزامات الدول الشريكة. تشدد هذه التحديات على أهمية الشفافية والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتجارة. و ينبغي أن يركز العمل على العوائق الإجرائية والبنية التحتية المخصصة لدعم التجارة بالإضافة إلى القواعد والاتفاقيات التجارية.

تقليل العوائق التجارية

- الاستثمار في الأشخاص لتجنب تبديل الموظفين و بالتالي التقليل من التأخيرات الإدارية.
- الاستثمار في البنية التحتية المخصصة لدعم التجارة وبالأخص في أنظمة تقديم المستندات و الوثائق وتخزين المعلومات الإلكترونية لتخفيف الأعباء الإدارية.
- تطبيق إجراءات التتبع السريع الخاصة بالشركات التي تصدر ذات المنتجات بشكل متكرر في غضون فترة زمنية قصيرة.
- تأسيس حوار مستمر بين القطاعين الخاص والعام من خلال اللجان الوطنية لتسهيل التجارة.
- تدعيم شبكات مؤسسات دعم التجارة والاستثمار و ايصالها إلى المؤسسات الصغيرة والمناطق النائية.
- تزويد مؤسسات دعم التجارة والاستثمار الإقليمية الكبرى بإمكانية الوصول إلى الأنظمة المخصصة و بالتالي تعزيز قدرتها على الضغط من أجل تحسين بيئة الأعمال المحلية.
- معالجة قضايا البيئة التجارية على نطاق أوسع بما في ذلك حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل التجاري والخدمات المتعلقة بالتجارة والبنية التحتية لقطاع النقل والخدمات اللوجستية.

تسهيل تنفيذ الاتفاقيات القائمة

تفتقر المنطقة إلى آليات وطنية وإقليمية فعالة لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات وحل المشكلات المتعلقة بالتنفيذ.

- إنشاء نظام للتنبيه إلى العوائق التجارية عن طريق إنشاء مراكز استفسار أو مكاتب مساعدة للقطاع الخاص لمعالجة الشكاوى حول العقبات و العوائق التي تعترض التجارة البينية.
- تطوير القدرة على الاستفادة من الاتفاقيات التجارية القائمة.
- توضيح وتوحيد قواعد المنشأ وتنفيذ اتفاقية تيسير التجارة التابعة لمنظمة التجارة الدولية في جميع دول المنطقة والدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التجارة الدولية على حد سواء.

العمل سوية على المستوى الإقليمي

- تقييم تدابير التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) و التي تحد من التجارة التفضيلية
- إغلاق الثغرات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) و بناء تنظيم مؤسساتي لصياغة وتنفيذ وتحسين مراقبة السياسات المشتركة. تحسين التنسيق الإقليمي للسياسات التجارية والتعاون الفني في مجال توحيد القواعد والإجراءات وآليات فض النزاعات. و استعراض دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وإنشاء هيئات مخصصة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

مساعدة الدول العربية الأقل نموًا

- تستطيع الدول العربية الأكثر تقدمًا أن توفر المساعدة الفنية والمالية لتطوير قدرات الدول المجاورة لها في مجالات القواعد التجارية والتخليص الجمركي والبنية التحتية للتجارة.

تبسيط إجراءات التخليص الجمركي و الرقابة على الحدود

تعتبر الإدارة الفعالة للمخاطر والتخليص الجمركي غير الورقي والاستفادة من قصص نجاح الدول الأخرى مهمة للغاية لتقليل الإجراءات الحدودية.

- مراجعة التشريعات الجمركية وتحسين البنية التحتية الجمركية وتبسيط إجراءات الجمارك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs).
- تعزيز الشراكة وتبادل المعلومات بين سلطات الجمارك داخل المنطقة وخارجها.

- تعزيز الموارد البشرية في سلطات الجمارك والمراكز الحدودية لتسريع عملية التخليص الجمركي. وتزويد مسؤولي الجمارك بالتدريبات المستمرة، مثلاً عن طريق التعاون مع منظمة الجمارك العالمية أو سلطات الجمارك في دول أخرى.

- التأسيس لتغيير ثقافي شامل بحيث تعتبر سلطات الجمارك نفسها "نقطة ترحيب" وتفخر بالدور الذي تلعبه في تحقيق الرفاهية الوطنية والأمن والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي.

هيكل التقرير

يشمل الفصل الأول على مقدمة عن السياق التجاري في المنطقة. ويحدد هذا الفصل الإتفاقيات التفضيلية المتشابكة ودورالتفضيلات الجمركية والتدابير غير التعريفية والعوائق التجارية الأخرى التي كشفت الدراسات أنها تعوق التجارة بين دول المنطقة.

يضم الفصل الثاني نظرة سريعة على نتائج الدراسة.

تلخص الفصول من الثالث إلى الخامس العوائق و العقبات الموجودة في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: جودة المنتجات والمطابقة؛ وقواعد المنشأ والتدابير الأخرى المتعلقة بالتجارة والتخليص الجمركي وضوابط التجارة عبر الحدود. تم إدراج الاستنتاجات في الفصل السادس الذي يلخص التوصيات التي خلص إليها اجتماع المائدة المستديرة في تونس.